أصداء ثورة ١٩١٩ في العراق

مقاربة في ديناميات النضال الثوري

أ.د/ يحيي محمد محمود أحمد

احتل الجيش البريطاني بغداد في ١١ مارس عام ١٩١٧م بعد معارك عنيفة مع القوات العثمانية خسرت فيها القوات البريطانية ما يقرب من مائة ألف جندي، ورغم المقاومة الكبيرة للقوات العثمانية التي كانت موجودة في العراق، وأن عدد أسرى الجيش العثماني قد بلغ ٤٥٠٠٠ جندي، ومع ضخامة الجيش العثماني، فقد تطلب الأمر قوات بريطانية ضخمة جلبت من آسيا، حتى بلغ تعداد قوات الاحتلال البريطانية ٤١٠٠٠٠ جندي بريطاني سنة ١٩١٨م، وبلغ عدد القوات القتالية منها ١١٢٠٠٠ جندي مقاتل، وعمل باقي الجنود في الإدارة والخدمات العسكرية، وهي أعداد لم يعتد عليها العراقيون ولم يشاهدوها من قبل. هذا العدد الضخم من الجنود البريطانيين أدى إلى حدوث احتكاكات مباشرة بين تلك القوات التي انتشرت في أنحاء العراق والشعب العراقي، وعاصر العراقيون العمليات العسكرية بين القوات البريطانية والعثمانية[١].

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى اقتسم الحلفاء المنتصرون العالم من خلال اتفاقات سرية وأخرى معلنة، تمثلت الاتفاقات المعلنة في قرارات عصبة الأمم المتحدة بمنح ولايات بغداد والبصرة والموصل لبريطانيا، وإعلان الانتداب البريطاني على العراق ١٩٢٠م، وبهذا نكثت بريطانيا بوعودها للعرب بمنحهم الاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، ومثل اتفاق سايكس بيكو عام ١٩١٦م الاتفاقات غير المعلنة بين القوتين العظمتين في ذلك الوقت: إنجلترا وفرنسا، لتقسيم غرب آسيا بعد الحرب العالمية الأولى، وبدأت حقيقة الأوضاع بعد الحرب العالمية الأولى تظهر جلية في العراق بعد الحرب العالمية الأولى.

مع اختلاف ظروف الاحتلال البريطاني لمصر عن العراق إلا أن مصر كانت أولى الدول العربية مطالبة بالاستقلال والجلاء البريطاني، واشتعلت الثورة بعد نهاية

الحرب وبداية الاستعداد لاتفاقات ما بعد الحرب العالمية الأولى، ووصلت أنباء ثورة الشعب المصري ضد الحكم البريطاني للعراق بصورة متقطعة، فلم تكن وسائل التواصل متاحة كما هي اليوم، كما حرصت سلطات الاحتلال البريطاني على حجب الأخبار عن الشعب العراقي الواقع تحت الحكم العسكري البريطاني، ورغم ذلك تسربت أنباء الثورة المصرية للعراق مع استمرار أحداث ووقائع الثورة في مصر.

وسائل وصول أخبار ثورة ١٩١٩

تعددت مصادر انتقال أخبار الثورة المصرية إلى العراق، حملت لهم المصادر المختلفة أخبار الثورة المصرية، ودعت العراقيين للثورة لأسباب مختلفة، كانت الأخبار تنتقل للعراق من سوريا وتركيا وفارس وروسيا، كل يستخدم الثورة المصرية لزعزعة الوجود البريطاني في العراق وللترويج لفكر أو سياسة خاصة بكل مصدر من المصادر.

جاءت سوريا كأول مراكز نقل الأخبار للعراق؛ حيث كانت هنالك حكومة وطنية برئاسة فيصل الأول الذي نصب نفسه ملكا على سوريا رغم الرفض البريطاني الفرنسي لهذا التنصيب، وكانت التنظيمات العثمانية في العراق قد أنشأت العديد من المدارس الحربية التي خرجت العديد من الضباط العراقيين ممن سرحوا من الخدمة بعد الاحتلال البريطاني للعراق، فالتحقوا بجيوش الثورة العربية، وأصبحوا ضباطا في جيش فيصل بن الشريف حسين ابن علي.

من أمثلة هؤلاء الضباط "جعفر العسكري" الذي ولد في كركوك عام ١٨٨٦م، ورحل الى إسطنبول عام ١٩٠١م حيث التحق بالمدرسة العسكرية وتخرج منها عام ١٩١٤ حيث عين برتبة ملازم في الجيش العثماني. قام جعفر العسكري

بجهود كبيرة لخدمة الدولة العثمانية فقد سافر إلى ليبيا لإقناع السنوسية بالانضمام للجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى، وقاد هجوما على القوات البريطانية في ليبيا وسقط أسيرا في يد القوات البريطانية فانتهت خدمته العسكرية العثمانية، وعندما قامت الثورة العربية بقيادة الشريف حسين بن علي، سارع جعفر العسكري بالانضمام للجيش العربي، ثم أصبح بعدها قائدا للجيش الشمالي للشريف حسين بن علي تحت قيادة ابنه فيصل، واستبسل في الحرب مع الجيش العربي باعتباره ممثلا للعرب ضد العثمانيين الذين تعلم في مدارسهم الحربية، ودخل مع فيصل دمشق، وأصبح الحاكم العام العسكري في الحكومة الفيصلية في عمان، ثم حلب، وقد زودته خبرته العسكرية في تلك الأماكن بخبرة عسكرية وفهم للأوضاع بعد الحرب العالمية الأولى. ولما وجد السوريين ينادون "سوريا للسوريين"، وأدرك أن الأوضاع لن تسمح له بالحياة إلا في العراق، فبدأ مع زملائه إصدار مجلة " العقاب" وتسريب أخبار الثورة المصرية وأحداثها للعراق[٢].

ومن الضباط العراقيين المشاركين مع فيصل بن الحسين في سوريا أيضا كان نوري السعيد، السياسي العراقي الشهير فيما بعد، وقد ولد في محلة الكرد عام ١٨٨٧م، ورغم مولده ونشأته وثقافته الكردية إلا ان والده كان موظفا عثمانيا، لذلك نشأ وتربى في المدارس العثمانية، وتخرج من الكلية الحربية العثمانية عام ١٩٠٦م، ثم تخرج من مدرسة أركان حرب عام ١٩١١م، ثم شارك في حربي البلقان عامي ١٩١٢ و١٩١٣م، كما شارك في حرب القرم مع الجيش العثماني في مواجهة الجيش الروسي، وعندما خسر الجيش العثماني غادر القرم إلى العراق مباشرة، تارة سيرا على الأقدام أو راكبا ما يجده، فقد عرف أن تلك الإمبراطورية قد انهارت، وانضم للعديد من المنظمات العربية التي تدعو لمقاومة الوجود العثماني واستقلال

العالم العربي، ووجد مبتغاه في الثورة العربية، فانضم إلى الشريف حسين بن علي، وشارك مع فيصل ابن الشريف في حروبه ضد الدولة العثمانية، وشارك فيصل في محاولة تأسيس مملكة هاشمية في سوريا، وشاهد سقوط ملك فيصل على يد القوات الفرنسية، وبالتالي عرف أنه لا مكان له إلا في وطنه العراق، على ان يدفع عن العراق الأخطار المحيطة به، وبالتالي كان لابد من تكوين مملكة عراقية عربية موحدة يكون له فيها شأن، ووسيلة تكوين تلك الدولة كانت لابد من خروج بريطانيا من العراق[٣]، ولا يمكن ذلك بدون ثورة شبيهة بالثورة المصرية، فعمل مع زملائه على تسريب أخبار تلك الثورة للعراق، وحض الشعب العراقي على الثورة.

أسس الضباط العراقيون مجلة "العقاب" ويتوافق هذا الاسم مع طبيعة المؤسسين، فالعقاب في الثقافة العربية له شرف ومكانة كبيرة في الخيال العربي، فهو من أقوى الطيور، ولا يأكل العقاب إلا من صيده، فلا يأكل من فضلات صيد الحيوانات الأخرى، وله طريقته الخاصة في الانقضاض السريع الخاطف على فرائسه، وبالتالي يرمز للقوة والشجاعة، وكان العرب يتفاخرون دائما بإطلاق اسمه على أولادهم الذكور، لذلك انعكس ذلك على شخصية مجلة العقاب، فقد امتلأت بأخبار العرب، وأخبار الثورة المصرية، وكانت تكتب بأسلوب حماسي مثير، وكانت تهرب مع باقي الصحف المتضمنة لأخبار الثورة المصرية إلى العراق، وساهم أسلوبها المثير وأخبار مذابح الفرنسيين للعرب في دمشق لتحفيز العراقيين على الثورة.

كما شارك العديد من الضباط العراقيين الآخرين الموجودين في سوريا ضمن جيش فيصل الأول، وكان هؤلاء الضباط يتولون مناصب عالية في جيش فيصل، وعندما بدأ هؤلاء الضباط يشعرون بأنهم غير مرحب بهم في سوريا مع مناداة السوريين "سوريا للسوريين، أخذ هؤلاء الضباط يوجهون أنظارهم نحو وطنهم العراق

ويسعون للحصول على استقلاله ونيل المناصب فيه، وحرصوا على تسريب أخبار الثورة المصرية للعراق، والتحريض على الثورة[٤].

أما ثاني مصادر الأخبار، فقد جاء من الدولة العثمانية، فقد أحيت انتصارات كمال أتاتورك في الأناضول الآمال للكثير من العراقيين في عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبيل الاحتلال البريطاني للعراق، فقد أرسلت الدولة العثمانية جمال باشا المرسينلي إلى الأناضول في فبراير ١٩١٩، وكلفته بإعادة تنظيم القوات العثمانية في الاناضول بعد فقدان الدولة لباقي الإمبراطورية، ولكن جمال باشا أمر الأتراك بالانتقام من المسيحيين وقتلهم، وهو ما زاد من أوجاع الدولة المهزومة التي تتساقط أراضيها، فأسرع السلطان العثماني بإرسال مجموعة من الضباط العثمانيين، ومنهم مصطفى كمال أتاتورك، إلى الأناضول لحماية المسيحيين من جمال باشا ومن الضباط الراغبين في الانتقام من المسيحيين لهزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وأسرع الضباط إلى الأناضول للحفاظ على ما تبقى من الدولة وقمع الاحتجاجات ضد المسيحيين، وأصبح مصطفى كمال اتاتورك المدافع عن حقوق المدن المنتفضة، وأعلن أتاتورك في ٢٢ يونيو ١٩١٩ في أماسيا ان الشعب سينال استقلاله بالثبات والعزم، واستقال من منصبه العسكري، وانضم إلى مؤتمر الدفاع عن مدن الشرق ورأسه. وبدأت أخبار تلك التحركات تصور للعرب في صورة حركة إصلاحية ستحسن الأوضاع في الدولة، وانتشرت أخبار تحركات أتاتورك في الأناضول، ومعها اخبار الثورة المصرية ضد الاستعمار البريطاني باعتبارها نموذجاً لطرد الاستعمار من البلاد بدون الحاجة لسلاح أو جيوش، وصور الأمر للعراقيين ممن فقد مكانته الاجتماعية أنها فرصة لاسترداد مكانتهم القديمة التي كانوا عليها قبل الاحتلال البريطاني للعراق، فقد كانوا يبغضون العهد الجديد وكانوا يتمنون عودة الأتراك

سريعاً لطرد الإنجليز، وبالتالي استرداد مكانتهم الاجتماعية التي فقدوها مع الاحتلال البريطاني، وحرصت الدعاية الأتاتوركية على تصوير ذلك لهم(٥)، فنقلوا أخبار الثورة المصرية للعراق وحرضوا العراقيين على الثورة.

أما فارس القريبة من العراق، فقد كانت مركزا للتحريض على الثورة أيضا، فجاءت الدعاية من بلاد فارس حيث كان للعداء بين الإنجليز والشعب الفارسي كبيرا. كذلك كان تنقل رجال الدين الشيعي بين فارس والعراق من الأمور المعتادة في تلك الفترة، ومثال ذلك السيد محمد تقي الدين بن الميرزا الشيرازي، فقد ولد في مدينة شيراز في جنوب فارس، وهاجر من شيراز إلى العراق، وأقام في مدينة كربلاء لمكانتها الدينية الكبيرة في نفوس الشيعة، وتسلم الزعامة الدينية في المدينة عام ١٨٩٤م بعد وفاة محمد حسين الشيرازي المولود في فارس أيضا. وهكذا حل فارسي مكان فارسي غيره في الزعامة الدينية في الجنوب العراقي، ولذلك أصدر فتوى بأنه لا يجوز لغير المسلم أن يحكم مسلما، بل لا يجوز لمسلم ان يختار غير المسلم للإمارة ولحكم المسلمين، وهو ما أثار العراقيين على البريطانيين، كما حرصوا على نقل أخبار الثورة المصرية للعراق، لهذا انتقل العداء الفارسي البريطاني للعراق بسهولة، وانتقل أثره لدى المرجعيات من علماء الشيعة التي كانت تسكن في كربلاء، النجف، والكاظمية، نظرا لما كان لما بين سكان العراق وبلاد فارس من روابط مشتركة، حيث حرص الملالي على نقل العداء بين بريطانيا وفارس ليصبح عداء بين العراقيين وبريطانيا أيضا، وكان لعلماء الدين الشيعي الفارسي أثرهم في نقل أخبار الثورة للعراق.

بعد قيام الثورة الشيوعية في روسيا بدأت روسيا في تحريض الشعوب للثورة على الاستعمار البريطاني، وتشجيع أي حركة مناوئة للاستعمار، وقد وجد الثوار

الشيوعيون نصوص معاهدة سايكس بيكو في قصر القيصر في العاصمة الروسية فسارعت السلطات البلشفية لإعلان نصوص الاتفاق[٦]، ومن هنا بدأ اهتمامها بالقضايا العربية، فبدأت تنشر حقيقة الاتفاق البريطاني الفرنسي على تقسيم العالم العربي، ووجدت في نقل أخبار الثورة المصرية فرصة لتحريض العراقيين على الثورة والدعاية الشيوعية في العراق، وبدأت في نقل اخبار الثورة المصرية للعراقيين مصحوبة بالدعاية الشيوعية والحديث حول حقوق الشعوب، وقد أسهمت تلك الدعاية الروسية في نقل أخبار الثورة للعراق، كما نجحت في جذب الكثير من العراقيين للحزب الشيوعي العراقي[٧].

دور الأفندية

مثل الأفندية في العهد العثماني طبقة الموظفين الحكوميين والضباط[٨]، وبعد الاحتلال البريطاني للعراق فقد الكثير منهم مناصبهم، وصاروا بلا مورد رزق ولا وظيفة، واضطر معظمهم لبيع كل ما يملكون في سبيل العيش، فلا مكان لهم في الإدارة البريطانية، مما أثار حنقهم وكراهيتهم للسلطات والإدارة البريطانية، وقد لعب الأفندية دوراً مهما في إثارة الناس على الإنجليز، ونقل وقائع الثورة المصرية للعراقيين، وحثهم على الثورة على بريطانيا أسوة بإخوتهم المصريين، وأشاعوا التذمر فيما بينهم لما كانوا يملكونه من خلفية ثقافية عالية وفهم دقيق لطبيعة المجتمع العراقي، إذا ما قورنت ببقية الشعب الذي كان في غالبه من الأميين.

كان الأفندية يدركون أهمية رجال الدين في هذا المجتمع، واهمية تعاونهم مع الملالي، فقام الأفندية بزيارة مجالس الملالي والجلوس بين أيديهم باحترام وخشوع[٩]، تعاونت طبقة الأفندية وطبقة الملالي معا ضد السلطات البريطانية، فقد وجدت طبقة الملالي احتراما كاملا من الأفندية لا تقدمه لهم السلطات البريطانية، وبدأ الشعراء في

انشاد القصائد في مجالس الملالي تشكو من ظلم الانجليز وتعسفهم، وبهذا اتحد الرأي العام ضد الإنجليز الذين لم ينفذوا ما وعدوا به العراقيين عند احتلالهم بإنشاء دولة مستقلة لهم، ولم يستطع السير آرنولد ويلسون Arnold Talbot Wilson الحاكم العم البريطاني في الفترة ١٩١٨ إلى ١٩٢٢ استيعاب ذلك التذمر.

اندلاع الثورة

اندلعت الثورة في العراق في شهر مارس ١٩٢٠م ضد الاحتلال البريطاني، اتخذت الثورة في بادئ الأمر شكل مظاهرات، شأنها شأن الثورة المصرية، واندلعت المظاهرات في بغداد من جامع الحيدر خانة[١٠] الذي يقع في شارع الرشيد وسط العاصمة بغداد، وكان يشبه قليلا الجامع الأزهر، حيث كانت تدرس فيه العلوم الشرعية وتشهد ساحاته الاحتفالات الدينية والأدبية، وتحيط به منطقة من أرقي أحياء بغداد، فهو مركز للمثقفين والعلماء[١١]، وقد انطلقت المظاهرات بعد تجمع الأعيان والأهالي في ساحة الجامع الذي شهد بداية الثورة في بغداد.

لعب نظام الحكم العثماني دورا كبيرا في تكوين فكرة المجتمع العراقي عن الحكم، فطوال أربعة قرون من الحكم العثماني لم يتدخل العثمانيون في الشؤون الداخلية للمجتمع العراقي، واقتصرت مظاهر الحكم على دفع الجزية والدعاء للسلطان العثماني في خطبة الجمعة، ولهذا بقي المجتمع عشائريا كما هو، تقضى الأمور فيه بالواسطة او الرشوة للمسؤولين العثمانيين، لذلك اعتبروا الحكم البريطاني نظاما غريبا فهو نظام يساوي بين الجميع، بين الشيوخ والصغار، والزعماء والافراد فالكل سواسية امام القانون؛ فهو نظام لا يفرق بين صغير وكبير في مجتمع لكباره مكانة أعلى ويحابون في تصرفاتهم ولا يتساووا بالصغار، وشهد ذلك العهد الجديد صرامة شديدة في تطبيق القوانين ،وقل فيه تأثير الرشوة والواسطة، فتذمر أهل النفوذ من

تلك الصرامة البريطانية[١٢]، وبدت مكانتهم الاجتماعية في الاهتزاز، فحرصوا على بث روح التذمر في نفوس العراقيين، ساعد على هذا التذمر العام ارتفاع الأسعار في العراق نتيجة للتضخم الذي صاحب الحرب العالمية الأولى ونفقات الجيوش البريطانية في العراق، فزاد التذمر من السلطات البريطانية.

جاء الصدام البريطاني مع شيوخ القبائل والعشائر ليزيد حالة الاحتقان لدى طبقة أخرى مؤثرة في المجتمع العراقي، اذ طبق الإنجليز سياسة اختيار شيخ واحد من كل منطقة في العراق أو كل عشيرة كبيرة فيه، وتدعمه بالمال والسلاح وبكل ما يلزمه لكي يكون المسؤول أمامهم، عن الأمن والنظام في منطقته أي المنطقة التي تخضع لنفوذ هذا الشيخ[١٣]، وقد نتج عن تلك السياسة تذمر باقي الشيوخ ممن لم يعينهم البريطانيون، وأمتعض رؤساء العشائر ممن لم يحظ بالدعم البريطاني، وسعى هؤلاء الشيوخ لمقاومة منافسيهم ممن سلحتهم بريطانيا، تسابق هؤلاء الشيوخ على اقتناء السلح، وهكذا سلحت بريطانيا بعض الشيوخ، وسلح منافسوهم أنفسهم فأصبح المجتمع العراقي مجتمعا مسلحا[١٤].

كما شهد العراق أيضا رعونة من بعض الحكام البريطانيين الذين تولوا الحكم في الألوية والمحافظات العراقية، فقد استخدموا ما تمتعوا به من الصلافة البريطانية في مجتمع عشائر وقبلي، مما أكسبهم كراهية الشعب العراقي خلال فترة سريعة.

واقعة الرميثة

أعلنت عشيرة الظوالم في يوم ٢٥ يونيو الثورة على البريطانيين. وتعد عشيرة الظوالم من أكبر عشائر بني حجيم في العراق، وسرعان ما انضم لهم قبيلة شمر أيضا، مما استدعى تدخل السلطات البريطانية ومحاولة القضاء على الثورة، استُدعيَ الحاكم البريطاني الشيخ شعلان أبو الجون رئيس عشيرة الظوالم إلى السراي الحكومي في بلدة

الرميثة[١٥]، وكان من الطبيعي أن يلبي الشيخ دعوة الذهاب لمقر السلطات البريطانية، وكان من الطبيعي أن يحقق معه في الأحداث الجارية، ولكن شراسة الشيخ مع المسؤولين البريطانيين وردوده الجافة عليهم دفعت المسؤول البريطاني لحجزه حتى يتم التحقيق معه في المركز في مدينة الديوانية، فتم حجزه وتوقيفه في السراي بقصد إرساله إلى مدينة الديوانية بالقطار، ونظرا للطبيعة العشائرية للمنطقة والتي لا يعرفها البريطانيون[١٦]، فقد أخبر الشيخ شعلان عشيرته أنه سيرحل بالقطار، وعلى الفور هاجم رجال العشيرة ممن لا يرضون بحجز شيخهم على يد البريطانيين مركز الحكم، وتم تحرير الشيخ شعلان وعاد هو إلى عشيرته سالما ونفذت إرادة العشيرة على إرادة سلطات الاحتلال البريطاني وبقوة السلاح، وكانت هذه الحادثة الشرارة التي أطلقت ثورة العشائر، إذاً، فالبداية بداية عشائرية تنتفض لإهانة السلطات البريطانية لشيخ عشيرتهم، ونظرا لتسليح بريطانيا لتلك العشائر، فسرعان ما أصبحت مواجهة مسلحة، فحدثت عدة معارك بين العشائر والقوات البريطانية من أهمها معركة البو حسان، معركة العارضيات الأولى والعارضيات الثانية، ولجأت القوات البريطانية للعنف لمواجهة عنف العشائر، ولجأت لاستخدام الطائرات لأول مرة لقصف الرميثة لأول مرة خلال المواجهات.

اجتمع رؤساء العشائر في يوم ١١ يوليو في مقر أحد زعماء العشائر في مدينة المشخاب واعلنوا الانضمام للثورة على بريطانيا[١٧]، وقرر رؤساء العشائر إعلان الثورة على السلطات البريطانية في العراق، هكذا كان تعميم الثورة قراراً من رؤساء العشائر المجتمعين، وقرروا رفع راية الثورة في اليوم التالي، وبدأت العشائر العراقية تتقدم لحصار مدينة أبو صخير[١٨]، أي أن الثورة انتقلت من بغداد للجنوب، وتغيرت من مظاهرات مطالبة بالجلاء البريطاني لتصبح ثورة مسلحة في الجنوب العراقي بقرار

من رؤساء العشائر على شكل حرب بين العشائر والقوات البريطانية، وأعلن الثورة رؤساء العشائر ممن يحملون السلاح البريطاني لمواجهة الجيوش البريطانية.

مؤتمر الكوفة العشائري

بدأت بريطانيا محاولة تهدئة الثورة في ١٧ يوليو حيث عقد مؤتمر في مدينة الكوفة، كان الهدف منه عقد هدنة ما بين الثوار في منطقة لواء الشامية والنجف والإنجليز، مما يبين لنا أن الأمر أصبح حالة حرب بين القوات البريطانية والعشائر العربية[١٩]، وأن الأمر ليس ثورة شعبية ولكنها مواجهة مسلحة، وقد حضر المؤتمر عن الجانب الإنجليزي الميجُور توربري الحاكم الإنجليزي للواء الشامية والنجف، وهكذا أسفرت المواجهة المسلحة المباشرة بين العشائر العراقية والقوات البريطانية عن مفاوضات مباشرة بين زعماء العشائر والحكام البريطانيين المحليين، ولكن هؤلاء لم يكن لهم حق البت في الأمور بشكل مباشر، فقد تعهد الضابط البريطاني بنقل مطالب العراقيين للحاكم العام البريطاني، لأنه ليس له سلطة اتخاذ القرار، وكانت مطالبهم هي: العفو العام عن جميع العراقيين، وإيقاف كل التحركات العسكرية البريطانية، وإصلاح خطوط السكك الحديدية التي تلفت في الصراع العسكري بين العشائر والقوات البريطانية، حيث كانت السكك الحديدية ضرورية للتنقل بين أجزاء العراق المتباعدة، وأضير الكثير من الأهالي من التلف الذي لحق بها في فترة محدودة، كما طالب الأهالي بنقل القوات البريطانية لمكان آخر بعيدا عن المدن حتى لا يحدث احتكاك عسكري مستمر بين الأهالي وبينهم، علاوة على اطلاق سراح جميع المعتقلين خصوصا ابن المرجع الشيعي الميرزا محمد تقي الشيرازي[٢٠]، مما يبين دور الملالي مع العشائر في تلك الثورة.

لم تستمر الهدنة ما بين الطرفين التي كان أمدها أربعة أيام إذ خرقها الجانبان، ويرجع السبب الرئيسي في خرق الهدنة من قبل الثوار إلى ندمهم عليها بعد، أن كثر عليهم النقد والتجريح، وقد سارعت العشائر العراقية في مهاجمة ناقلات المؤن للقوات البريطانية والاستيلاء عليها، كما هاجموا السراي الحكومي واستولوا عليها، وبالتالي اقتنع باقي رؤساء العشائر ممن لم ينضم إلى الثورة على بريطانيا بالانضمام لها، أما القوات البريطانية فقد كانت تدرك حجم تسليح تلك العشائر وأنهم لن يصمدوا طويلا أمام الآلة الحربية البريطانية، فقد كان فارق التسليح كبيرا من حيث النوع، ومن حيث الكم، فكانت القوات البريطانية تدرك انها ستقضي على تلك العشائر عسكريا في النهاية وتقضي على الثورة.

حاصرت العشائر العراقية بأمر من علوان الحاج سعدون شيخ عشيرة بني حسن القوات البريطانية البالغ تعدادها ٧٥٠ جندياً في مدينة الكوفة، وانضم للمحاصرين الرعايا البريطانيون من موظفين وشرطة، وتحصن الجميع على خانات النهر، وبدأت القوات البريطانية تحاول نجدة جنودها في الكوفة باستخدام الطائرات، فأخذت الطائرات البريطانية تقذف الكوفة طوال مدة الحصار البالغة ثلاثة شهور، وقد دمرت القذائف جامع الكوفة الكبير، وتمكنت القوات البريطانية باستخدام القوة المفرطة من فك الحصار على قواتها في الكوفة ودخول المدينة وإنقاذ موظفيها في ٢٠ أكتوبر ١٩٢٠ م، واستردت القوات البريطانية ما فقدته من أسلحة استولى عليها الثوار[٢١].

انتشار الثورة في الفرات الأوسط

في يوم ٢٢ يوليو هاجم الثوار القوات الإنجليزية عند منطقة الرارنجية جنوب بغداد من ثلاث جهات الجنوب، الشرق، والغرب، واستمرت المعركة قرابة ست

ساعات، فهي ليست ثورة سلمية ولكنها ثورة مسلحة، انتهت بنصر كبير للثوار، حيث هزموا الانجليز وقتلوا منهم ٢٠ عسكريا وجرحوا ما يقرب من ٦٠ آخرين، وكان هناك ٣١٨ في عداد المفقودين، وغنموا منهم ما يقرب من ٥٢ رشاشا وعدد لا يحصى من الحيوانات والعتاد والنقود، وسقطت بلدة الكفل بأيدي المجموعات المسلحة من ثوار المنطقة.

اشتعلت الثورة في شمال الديوانية نتيجة للتنافس العشائري، فقد تحالف شيخ عشيرة آل زياد مع الإنجليز فسلحوه، بينما كان منافسوهم من عشيرة آل حمد يسلحون أنفسهم وينتهزون الفرص للانقضاض على منافسيهم، واشتعلت الثورة عندما اغتيل أحد مشايخ آل زياد، حلفاء الإنجليز، بعد أن وشي ببعض تحركات آل حمد منافسيه وأعداء الانجليز، حيث هاجم آل حمد وأنصارهم من العشائر الأخرى مخفر شرطة البلدة، مما اضطر القوات البريطانية إلى الانسحاب من الديوانية إلى مدينة الحلة بالقطار، وبعد أن حملوا أمتعتهم واسلحتهم على القطار استغرقت رحلة القطار من الديوانية إلى الحلة ١١ يوما، فقد كانت العشائر تتلف خطوط السكك الحديدية فيترل العمال لإصلاحها فتهاجم العشائر الجنود، وبعد معارك دامية تنسحب العشائر، ويبدأ القطار في التحرك وتتكرر المعارك الدامية بين من في القطار والعشائر، وعاقبت القوات البريطانية بعض القرى بحرقها لمساعدتها العشائر في مهاجمة القطار[٢٢].

بدأت بريطانيا تستخدم القوة لحماية قواتها من العشائر العربية، ففي ٣١ يوليو عندما هاجمت العشائر مدينة الحلة استخدمت بريطانيا الطائرات وتمكنت من قذف المهاجمين بالقنابل مما أدى إلى هزيمتهم وتعقبتهم الطائرات البريطانية بالقذف بعد انسحابهم، وتعقبتهم القوات البريطانية برا واستردت مدينتين كانتا قد سقطتا في

العشائر وهما الهندية والمسيب، بل حاولت القوات البريطانية استرداد مدينة كربلاء لكنها فوجئت بمقاومة شديدة من قبل العشائر فاضطرت للتراجع على أثرها.

ثورة أهل الخضر

الخضر قرية صغيرة على ضفة نهر الفرات الشرقية، وفي ٣٠ يوليو وصل لتلك القرية أحد رجال الدين من النجف، وهو السيد هادي المقوطر، حرض السيد هادي أهالي القرية وعشائرها على الانضمام للثورة ضد الانجليز، واستجابت له العشائر وبذات بتخريب خطوط السكك الحديدية والتلغراف المارة بالمنطقة، هنا وجد قائد القوات البريطانية صعوبة المحافظة على مكانه، فامر قواته بالانسحاب من الخضر إلى مدينة الناصرية، وقد رحلت القوات البريطانية في قطارات مدرعة تجنبا لوابل الرصاص الذي كانت تطبقه العشائر على القطارات الناقلة للجنود البريطانيين[٢٣].

الهجوم على السفن البريطانية

أصبح استخدام السفن هو الوسيلة البريطانية الوحيدة لنجدة القوات البريطانية المنتشرة على نهر الفرات، وبعد الخروج البريطاني من الخضر أصبحت القوات البريطانية في المنطقة مطوقة بالعشائر الثائرة، فأرسلت القوات البريطانية سبع سفن لنجدة الجنود المطوقين على الفرات في ٢٦ أغسطس، ولكن الهجمات العشائرية انتقلت من خطوط السكك الحديدية إلى الهجوم على السفن البريطانية المارة بالنهر، ولم تتمكن من الوصول لنجدة القوات البريطانية سوى ثلاث سفن فقط من سبع أرسلتهم بريطانيا لنجدة جنودها بعد استيلاء العشائر على سفينة عادية منها، وعودة باقي السفن إلى مدينة الناصرية مرة أخرى، مما يعني عدم قدرة السفن الحربية حتى على المرور بالفرات من العشائر الثائرة، وسرعان ما حاصرت العشائر

الناصرية نفسها، وطلبت من قائد القوات البريطانية الاستسلام، ولكنه رفض، ودام حصار الناصرية قرابة الشهرين، إلى ان تم إنقاذها بمزيد من الدعم البريطاني في ١٤ نوفمبر.

انتصار الانجليز في السماوة

تجمعت القوات البريطانية من ديالي وبغداد والناصرية بقيادة الجنرال كونغهام ووصلت إلى بلدة الخضر واستطاعت احتلالها بعد مقاومة شرسة من الأهالي، وواصلت القوات البريطانية طريقها نحو مدينة السماوة على نهر الفرات على بعد ٢٨٠ كم جنوب غرب بغداد. حرقت القوات البريطانية القرى على طول الطريق الممتد نحو المدينة، ووصلت اليها في ١٢ يوليو وبعد معارك ضارية مع العشائر والأهالي استمرت لمدة يومين اثنين دخلت القوات البريطانية المدينة وتمكنت من فك الحصار حول القوات البريطانية الموجودة بالمدينة والمتحصنة عند ضفة النهر، ويبين صمود العشائر أمام مثل تلك القوة البريطانية مدى قدرات تلك العشائر القتالية، ومدى قدرتها على الصمود والاشتباك مع القوات البريطانية القتالية، وكادت خسائر الطرفين ان تتساوى فقد قتل ٥٠ من العشائر بينما قدر عدد الانجليز بعدد يتراوح بين ٤٠ و٥٠ بريطانيا، ولإنهاء الموقف تشير الوثائق البريطانية إلى استدعاء الجنرال كونغهام شخصا من عشائر بني حجيم تسميه الوثائق بالسيد محمد، وتفاوض الجنرال معه، ووقع معه اتفاقاً في ٢٠ نوفمبر نص على تسليم عشائر بني حجيم وأفخاذها من بلدة الرميثة، ولم تعتقل القوات البريطانية أي من عشائر بني حجيم أو شيوخها، وهكذا أنهى هذا الاتفاق الذي عقد مع السيد محمد، رغم ان نصف أهالي المنطقة اسمهم محمد، القتال بين عشائر بني حجيم والقوات البريطانية لينتهي القتال في تلك المنطقة[٢٤].

ثورة كربلاء

كانت مدينة كربلاء في أثناء الثورة على القوات البريطانية ذات أهمية كبرى وذلك لسببين الأول هو وجود المرجع الشيعي الكبير الميرزا محمد تقي الشيرازي فيها، وكذلك قرب المدينة من جبهات القتال على نهر الفرات في جنوب العراق، وانضمت المدينة للثورة في ٢٥ أغسطس، واختلف انضمامها للثورة عن باقي أجزاء العراق، حيث اجتمع كبار موظفي وعائلات البلدة بمعاون الحاكم السياسي محمد خان بهادر، وطلبوا منه تسليم كل ما لديه من صلاحيات إلى هيئة وطنية ينتخبها رؤساء البلدة دون تحديد من هم رؤساء البلدة، فطلب منهم محمد خان مهلة يومين لتدبير الأمور وترتيب ما يريدون، وقد حاول محمد خان بهادر خلال هذه المهلة الالتفاف عليهم بالاتفاق مع مدير شرطة المدينة ولكن محاولته فشلت، واضطر محمد خان لطلب الحماية من أحد زعماء العشائر في المدينة، وتطوع أحد المشايخ بإخراجه ومن معه من المدينة في أمان، وهكذا خرج مسؤولو الإدارة البريطانية من كربلاء في حماية العشائر والمشايخ وخرجت المدينة عن الإدارة البريطانية دون قتال[٢٥].

اجتمع وجهاء كربلاء في ٢٨ أغسطس بالشيخ الشيرازي وقرروا تشكيل مجلسين لإدارة المدينة هما: المجلس الشعبي، والمجلس الوطني، ومهمتاهما الإشراف على المدينة وجباية الضرائب فيها وتعيين الموظفين والشرطة، ولكن توفي الشيخ الشيرازي في ١٧ سبتمبر، وسرعان ما انحل المجلسين، وظهرت الحاجة لتعيين مدير للمدينة يشرف على شؤون الأمن والنظام ويحسم الخلافات التي ظهرت بين وجهاء ومشايخ المدينة من أجل الصراع على المغانم، وبعد مشاورات بين الأهالي قرروا تنصيب السيد محسن أبو طبيخ متصرفاً للمدينة أي مديرا لها في ٦ أكتوبر[٢٦].

وصلت الإمدادات من الهند للقوات البريطانية التي بدأت في الاستعداد للقضاء على الثورة في الجنوب، فبدأت هجوماً واسعاً على المدن والمراكز الثائرة، فبدأت بالهجوم في ١٣ أكتوبر على مدينة طويريج، واستخدمت كل وسائل التدمير التي القت الرعب بين الأهالي، وخاف أهالي كربلاء أن يلقوا مصير أهالي طويريج، فأسرع الأهالي بإرسال وفد من وجهاء المدينة وزعماء عشائرها في ١٧ أكتوبر لمقابلة ساندرز القائد البريطاني في طويريج، ولكن القائد البريطاني طلب منهم التوجه لبغداد ومقابلة السير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، وتوجه وفد كربلاء إلى بغداد حيث طلبوا منه إعادة المدينة سلميا للإدارة البريطانية مقابل الأمان لأهل المدينة والا تعرضوا للتنكيل بهم أو عقابهم، وقد قبل كوكس طلبهم ولكنه اشترط عليهم تسليم ١٧ ممن قتلوا القوات البريطانية، علاوة على مجموعة من الضمانات التي تضمن أمن القوات والإدارة وعودة الهدوء دون مجهود أو تكاليف على الإدارة البريطانية، وقد نفذ الوفد كل طلبات كوكس وسلمه عشرة أفراد من السبعة عشر مطلوبا وفر الباقون[٢٧]، وهكذا خرجت كربلاء عن الإدارة البريطانية سلما، وعادت تحت الإدارة البريطانية سلما خوفا من التنكيل بها كما حدث في المدن المجاورة، ونفذ أهالي كربلاء كل طلبات بيرسي كوكس حتى تسليم المقاتلين، وهو مؤشر كبير على انتهاء الثورة في كربلاء بشكل خاص وفي العراق بشكل عام أمام القوة البريطانية.

ثورة مدينة النجف

اشتعلت الثورة في مدينة النجف في ٢١ اغسطس وعند إعلان الثورة في المدينة انسحب معاون الحاكم السياسي للمدينة حميد خان من المدينة بهدوء وبدون أي مشاكل، وهكذا خرجت النجف بصورة سلمية من سيادة الإدارة البريطانية

وبهدوء، وأصبحت مدينة النجف بعد إعلان الثورة تحكم نفسها بنفسها أسوة بباقي المدن العراقية التي أصبحت لا تخضع لسلطة الإدارة البريطانية المتواجدة في العراق، وتقرر تشكيل مجلسين أيضا، أحدهما تشريعي والثاني تنفيذي، وحدد عدد أعضاء كل مجلس بأربعة أعضاء، يمثل كل منهم حياً من أحياء المدينة، أما المجلس التشريعي فيتكون من ثمانية أعضاء جرى انتخابهم يوم ٢٥ أغسطس[٢٨]، وهكذا قطعت ثورة النجف بعدا أكبرا من باقي المدن حيث أجرت النجف انتخابات تشريعية لاختيار مجلس تشريعي محدود، وسرعان ما اختار الشيعة الشيخ فتح الله الأصفهاني ليكون المرجع الأعلى لهم، وانتهزت السلطات البريطانية فرصة تنصيب مرجعاً أعلى جديد لتسوية الثورة في النجف، فأرسل له ويلسون الحاكم العام البريطاني رسالة في ٢٩ أغسطس عارضا عليه تسوية الأمر وإعادة الهدوء إلى النجف، فاستدعى الاصفهاني المقربين منه ووجهاء المدينة لمشاورتهم في الأمر، وانقسموا لمؤيد ومعارض ورجحت كفة المعارضين للعودة للسيادة البريطانية مرة أخرى، فأرسل الأصفهاني رفضا إلى ويلسون، وسرعان ما زحفت القوات البريطانية بقيادة ووكر تجاه النجف، وأدرك الأهالي فارق القوة بين القوات البريطانية والأهالي، فأسرع أهل النجف بإرسال وفد لمقابلة ووكر وعرضوا عليه تسليم النجف في ١٨ أكتوبر بدون شروط، مع استعداد الأهالي لتقبل كل الشروط البريطانية، فطلب منهم ووكر تسليم كل ما لديهم من أسرى بريطانيين كانوا معتقلين في منطقة خان شيلان فنفذ الأهالي طلبه على الفور دون الاستماع لباقي طلباته، وسلموا له الأسرى في اليوم التالي مباشرة، وتقبل أهالي النجف جميع شروط القوات البريطانية التي دخلت المدينة دون مقاومة، وأغلقت القوات البريطانية أسوار المدينة ومنعت الدخول والخروج إلا بإذن من السلطات البريطانية، واستمر هذا الأمر حتى انتهاء الثورة العراقية، هكذا جاء انتهاء الثورة في

النجف مثل انتهائها في كربلاء دون مقاومة ولكن باستسلام كامل وتام للقوات البريطانية دون أن تتعرض أي من المدينتان للانتقام والتدمير البريطاني.[٢٩]

ثورة الآشوريين المضادة

نزح أثناء الحرب العالمية الأولى من مدينة أرومية الفارسية ما يقرب من ٤٠٠٠٠ ألف آشوري ومعهم ١٠٠٠٠٠ أرمني خلال الحرب العالمية الأولى واستقروا على الضفة اليمنى لنهر ديالي، وعندما نشبت الثورة في مدينة ديالي القريبة أصبح هؤلاء الآشوريين هدفا لانتقام العشائر العراقية منهم، وصار مكان تجمعهم هدفا لهجوم العشائر العراقية، واصبحوا وسيلة في يد القوات البريطانية للانتقام من العشائر العراقية، فهاجم الأشوريون القرى العربية، وتمكنوا من نهب حيوانات الفلاحين، وحاول الأشوريون الهروب من المنطقة إلى بغداد بالقطار في ١٧أغسطس، وعندما توقف القطار عند مدينة خان بني سعد بالقرب من بغداد هاجم الأشوريون البلدة وسلبوها ونهبوها، وبهذا انتقم الآشوريون من العشائر انتقاما مما حدث لهم في ديالي ولكنهم حولوا الثورة من ثورة ضد الاحتلال إلى اقتتال داخلي بين العشائر والأقليات، وأصبحت الأقليات من المقاتلين إلى جوار البريطانيين أو لحسابهم لتشتيت العشائر العربية المقاتلة للقوات البريطانية[٣٠].

ثورة الأكراد المضادة

ساد التوتر في أربيل مركز تجمع الأكراد منذ بداية عام ١٩٢٠م، وبدأت العشائر العراقية تحتشد بالقرب من المدينة تمهيدا لاقتحامها، من هذه العشائر مقاتلو عشيرة الخوشناو والسورجي الذين حاصروا المدينة، واضطر الكرد لاستخدام العشائر الموالية للإنجليز، فاستنجدوا بخورشيد أغا الذي دخل أربيل ومعه ٣٠٠٠ مقاتل من عشيرته يوم ٥ يوليو حتى وصل سير ارنولد ويلسون بطائرة إلى أربيل،

حيث رتب تحالفاً بين العشائر الموالية لإنجلترا والقوات البريطانية ضد العشائر المحيطة بالمدينة، وفي ٩ يوليو اجتمع بعشائر خوشناو[٣١] المحيطة بالمدينة واتفق معهم على الانسحاب مقابل اصدار عفو عام عن كل ما صدر منهم من نهب وسلب بحق القرى والمدن العراقية، كما نص الاتفاق على عودة القوات البريطانية لدفع الرواتب التي كانت تدفعها من قبل للعشيرة، وفي ١٤ يوليو انسحبت العشائر من حول أربيل بعد عودة رواتبهم من القوات البريطانية دون مهاجمة الأكراد، أرسلت بريطانيا أرتال عسكرية للمدينة للدفاع عنها لو حاولت العشائر اقتحامها مرة أخرى[٣٢].

هجمات العشائر والعودة البريطانية

بدأت باقي العشائر في مهاجمة العديد من المدن والمراكز البريطانية بدافع طرد البريطانيين ونهب أموالهم وفي أحوال كثيرة بنهب المدن نفسها، وفي نهاية كل منطقة كان الانجليز يعودون بإمدادات أكبر ويستردون ما فقدوه.

فهاجمت عشائر بني تميم[٣٣] مدينة المقدادية في ١٤ يوليو مدعومين بتعاون الأهالي معهم، ولكن مركز الحكومة حيث يقيم البريطانيون من موظفين وجنود لم يستسلم بسهولة، وبعد ساعات من المقاومة استمرت حتى المساء لقي خمسة من الموظفين البريطانيين مصرعهم واستولت العشيرة على المدينة، وبعد استيلاء العشيرة على المدينة قطعت خط السكة الحديد المار بها، وسرعان ما دب الخلاف بين عشيرة بني تميم الطامعة في الغنائم وبين وجهاء البلدة المتطلعين للتخلص من الانجليز، وبدء اقتتال داخلي جديد بين أهل المدينة وبني تميم[٣٤]، وفي ٧ يوليو وصلت القوات البريطانية إلى المدينة بقيادة الجنرال كونغهام، وبعد معركة غير متكافئة مع بني تميم غير المدعومين بأهالي المدينة والقوات البريطانية تمكنت القوات البريطانية من دخول

المدينة في ٩ يوليو لتنتهي الثورة بها، وينتهي الاقتتال الداخلي بين أبنائها وبني تميم المهاجمين لها.

أما تنوع القوات المشاركة في الثورة فقد تمثل في تلعفر في أبريل عام ١٩٢٠م، فهي مدينة يسكنها خليط من الأكراد والعرب والتركمان، وقد شارك فيها إلى جانب أهالي تلعفر الوطنيون ضباط من الموصل، ودير الزور، والعشائر العربية المقيمة في أطراف تلعفر، وبعد أن هاجمت العشائر المدينة من الخارج وجدت مساندة من أعضاء "حزب العهد" في المؤسسات الداخلية للمدينة سواء كانت مؤسسات عسكرية أو مؤسسات مدنية، واستفاد الحزب من أعضائه العاملين في الشرطة المحلية، وفي ٢ يونيو دعا الحزب إلى اجتماع حضره زعماء العشائر إلى جوار أعضائه للتمهيد لدخول العشائر العربية وقوات الثوار للمدينة، وقطع الأهالي خطوط التلغراف لمنع وصول البرقيات بين القوات البريطانية، وفي ٤ يونيو دخلت العشائر وقوات من الجيش العربي قادمة من سوريا المدينة معلنة الثورة على القوات البريطانية، وانقلب أفراد الشرطة العراقيون على البريطانيين، وقتل ضباط الشرطة البريطانيون، واستمر القتال مع باقي القوات البريطانية المسلحة بالمدفعية حتى القضاء عليها، وحين حاولت القوات البريطانية التقدم إلى تلعفر لاستعادتها بالمصفحات وقعت في كمين نصبه لها الثوار فأبيدت القوة البريطانية كاملة، واستولى الثوار على المصفحات والأسلحة والعتاد والأهم، وهو المؤن البريطانية[٣٥]، ولعل مشاركة ضباط مؤهلين ومدربين في تلك المعركة هو ما أدى إلى هذه الإبادة الكاملة للقوات البريطانية دون سواها من المدن العراقية، وكانت قيادة جميل المدفعي والعقيد محمد علي سعيد وعدد كبير من الضباط هي المرجحة لكفة الثوار في تلعفر.

الصراع العشائري المدني

تبرز أحداث الثورة في سامراء التناقض بين العشائر وسكان المدن، فقد أعلنت عشائر سامراء[٣٦] الثورة على الإنجليز، ولكن رؤساء ووجهاء المدينة اعلنوا تأييدهم للحاكم السياسي للمدينة الميجر بري ورغم أن قوته كانت محدودة ١٣ جندياً بريطانياً وضابطاً واحداً، وعدداً من جنود الخدمة المعاونة من الهنود القادمين من كركوك إلا أن أهل المدينة عاونوا البريطانيين في التصدي للعشائر المهاجمة التي لم تتمكن من اقتحام المدينة لمتانة أسوارها، وحاصرت العشائر المدينة، وقد فاوض وجهاء المدينة العشائر على الانسحاب، كما لو كانت المواجهة بينهم وبين العشائر وليس بين البريطانيين والعشائر، وفي ٣٠ أغسطس وصلت القوات البريطانية إلى المدينة وتمكنت من فض حصار العشائر على المدينة بعد قذفهم بالطائرات، ووصلت قوة بريطانية من ١٢٠ جندياً إلى المدينة بقيادة الكولونيل ماكوسلاند[٣٧]، وبذلك انتهت ثورة سامراء بفضل دعم الأهالي للقوات البريطانية خوفا من نهب العشائر للمدينة.

فشلت الثورة في العراق في مدينة تلو الأخرى، وبدأت المدن التي سقطت في يد الثوار تتساقط تباعا مع نهاية عام ١٩٢٠ واحدة تلو الأخرى في يد القوات البريطانية، ومع استقدام قوات بريطانية من الهند، ومع استمرار توافد القوات البريطانية وتسليحها الحديث، وطول مدة القتال وعدم إدراك قادة الثورة لأساليب القتال الحديث، مع استخدام بريطانيا للطائرات سواء للقصف أو النقل أو الاستطلاع، تمكنت القوات البريطانية من القضاء على الثورة المسلحة بالسلاح.

خسائر الثورة

قتل في أحداث الثورة عدد يتراوح من ٦٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ من العراقيين، وهو عدد يعادل خسائر معركة حربية كبيرة خصوصا ان عدد السكان كان أقل كثيرا عام ١٩٢٠، أما البريطانيون فقد قدر عددهم بنحو ٥٠٠ قتيل، ما بين جنود بريطانيين وهنود لقوا حتفهم خلال معارك الثورة، وهو عدد من الضحايا يتجاوز عدد المصريين بمراحل، وقد بلغت ساعات طيران الطائرات فوق المدن العراقية ٤٠٠٨ ساعات، أثناء الثورة، وأسقطت الطائرات البريطانية ٩٧ طنا من القنابل على العراقيين، وأطلقت ١٨٣٨٦١ طلقة على العشائر العراقية، أما خسائر الطائرات فقد دمرت ١١ طائرة وراء خطوط الثائرين، وقتل ٧ من طياريها، وأصيب سبعة طيارون آخرين، وتلك الخسائر تماثل خسائر حرب ومعارك عسكرية، وسببت هذه الخسائر الضخمة في الأرواح والعتاد تغييراً جذرياً لنظرة المسؤولين البريطانيين وإعادة النظر في استراتيجيتهم بالعراق، فقد كان عليهم إيجاد حل آخر بخلاف المواجهة المسلحة مع العشائر، فقد كلفت الثورة الحكومة البريطانية ما مقداره ٤٠،٠٠٠،٠٠٠ باوند، وهو مبلغ ضعف مبلغ الميزانية السنوية المخصصة للعراق، كانت تلك التكلفة عاملا كبيرا في إعادة النظر في استراتيجية بريطانيا بالعراق بل بالمنطقة، فقد كلفت الثورة أكثر من مجمل تكلفة الثورة العربية الكبرى (الممولة من المملكة المتحدة) ضد الدولة العثمانية في ١٩١٧م–١٩١٨م.[٣٨]

تشرشل وتغيير السياسة البريطانية

قرر وزير المستعمرات الجديد، ونستون تشرشل Winston Churchill أن هناك حاجة إلى سياسة جديدة في الشرق الأوسط تتمكن من استيعاب الأهالي دون استخدام القوة لتقليل الخسائر المادة والبشرية، فلم تكن الحكومة البريطانية تستطيع

مقاومة أهل الشرق بذلك الأسلوب المتبع في العراق، خصوصا مع التخطيط لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، ولكن كان لابد من ترتيب الأوضاع في المشرق كله وليس في العراق فقط، لذلك رتب البريطانيون لعقد مؤتمر في القاهرة لبحث إيجاد وسيلة جديدة للإدارة الاستعمارية البريطانية في الشرق، وكانت القاهرة أنسب مكان لانعقاد هذا المؤتمر الذي انعقد في مارس ١٩٢١ بعد مرور عامين على الثورة المصرية.

مؤتمر القاهرة ١٩٢١

تطلق العديد من المصادر العراقية على مؤتمر القاهرة الذي انعقد في الفترة من ١٢ – ٢٣ مارس ١٩٢١ اسم مؤتمر الأربعين حرامي، وقد دعا له ونستون تشرشل وزير المستعمرات الجديد القادة العسكريين في الشرق الأوسط، وكذلك دعا الحكام المدنيين، ورجال المخابرات الميدانيين ممن خدموا في العمليات العسكرية في الحرب العالمية الأولى، بهدف تنفيذ سياسة جديدة تنفذ التزامات بريطانيا مع فرنسا في اتفاق سايكس بيكو، وتنفذ وعد بلفور ١٩١٧م وتقضي على الثورات، وعقد المؤتمر في فندق سميراميس في مدينة القاهرة، وفي البداية تخلص تشرشل من التزاماته تجاه فرنسا بإقرار الإبقاء على سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي وترك تدبير أمورهما لفرنسا، مع الالتزام بحمايتهما من أي غزو من الأراضي الخاضعة لبريطانيا[٣٩]، على أن تستمر بريطانيا في الانتداب على فلسطين مع الاعداد لتأسيس وطن قومي لليهود فيها، وتفرغ المؤتمر لتصفية الثورات العربية.

شارك في المؤتمر إلى جوار ونستون تشرشل وزير المستعمرات البريطانية توماس إدوارد لورنس Thomas Edward Lawrence ، ضابط المخابرات الشهير الذي جاب الصحاري دعما للثورة العربية ضد الدولة العثمانية، والذي وجه جيوش

الثورة العربية ضد القوات العثمانية في الشام، كما شارك في المؤتمر أيضا ميجور هيوبرت ينك ضابط المستعمرات البريطاني، وهربرت صمويل Herbert Louis Samuel المندوب السامي في فلسطين، وسير پرسي كوكس Percy Zachariah Cox المندوب السامي في العراق، كما شارك في المؤتمر أيضا گرترود بل Margaret Lothian Bell Gertrude وهي ضابطة مخابرات بريطانية أقامت في العراق منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م، وكانت على اطلاع واسع بالأوضاع في العراق والمنطقة[٤٠]، ومن العرب شارك جعفر العسكري وهو ضابط عراقي من أصل كردي، تخرج من الكلية الحربية في استانبول وخدم بالجيش العثماني، ثم انضم إلى الجيش العربي وعمل تحت توجيه لورنس، ولعل ذلك سبب اختياره للمشاركة في هذا المؤتمر المهم، ثم أصبح جعفر العسكري وزير الدفاع في أول حكومة عراقية بعد ذلك[٤١]، ثم ضابطان كبيران مثلا القوات الجوية البريطانية وهما: المارشال الجوي سير هوف ترنتشارد رئيس الأركان الجوية، والمارشال الجوي سير جفري سالموند قائد الطيران في الشرق الأوسط، كما شارك خبير مالي يهودي عراقي في المؤتمر وهو حسقيل ساسون والذي أصبح بعد ذلك أول وزير للمالية في أول حكومة عراقية بعد تعيين فيصل الأول ملكا على العراق[٤٢]، ولا يمكن فهم سبب وجود حسقيل ساسون فهو ليس بريطانيا ولا ضابطاً ولا ممن شاركوا في الحرب، ولكن، من دون شك، كان له ثقل يؤهله للحضور وقد ترأس البرلمان العراقي بعد تعيين فيصل وحتى وفاته[٤٣]، وشارك أيضا في المؤتمر مندوبان ساميان بريطانيان في المنطقة وهما: جفري فرانسيس أرتشر المندوب السامي البريطاني في الصومال البريطاني، المارشال إدموند اللنبي Edmund Henry Hynman Allenbyالمندوب السامي في مصر. ويلاحظ على تكوين المؤتمر أنه مكون من مجموعة كبيرة من ضباط المخابرات البريطانية، ورجال الجيش، واليهود، وتمثيل عراقي بضابط متعاون مع لورنس، ومالي

يهودي عراقي، بالتالي جاءت قرارات المؤتمر في صورة قرارين رئيسيين وهمين، وهما تعيين فيصل ابن الشريف حسين ملك سوريا المخلوع ملكا على العراق، أما إمارة شرق الأردن فأعطيت لشقيقه الأكبر عبد الله ابن الشريف حسين، وانفض المؤتمر لتبدأ السلطات البريطانية تنفيذ قرارته.

اتفاق فيصل مع وايزمان:Chaim Weizmann

استغل فيصل بن الشريف حسين بن علي فرصة مشاركته في مؤتمر الصلح في باريس عام ١٩١٩ ممثلا للملكة العربية الحجازية ونائبا عن والده في لقاء مع حاييم وايزمان ممثل المنظمة الصهيونية في المؤتمر وقتها، وأول رئيس لإسرائيل بعد ذلك، ووقع فيصل مع وايزمان في ٣ يناير عام ١٩١٩ أول اتفاق للتعاون بين العرب واليهود قبيل قيام الدولة العبرية وبعد عامين فقط من وعد بلفور، وقد جاء الاتفاق مكونا من مقدمة وتسعة بنود، نصت مقدمته على أن الطرفين يدركان الصلات القديمة بين العرب والشعب اليهودي، وأضمن الوسائل لتحقيق أهدافهما الوطنية هو اتخاذ أقصى ما يمكن من تعاون في سبيل تقدم الدولة العربية (التي يمثلها فيصل) وفلسطين، ولكونهما يرغبان في توطيد حسن التفاهم الذي بينهما فقد اتفقا على النقاط التسع التالية :[٤٤]

١ -يجب أن يسود جميع علاقات والتزامات الدولة العربية وفلسطين أقصى النوايا الحسنة والتفاهم المخلص، وللوصول إلى هذه الغاية تؤسس ويحتفظ بوكالات عربية ويهودية معتمدة حسب الأصول في بلد كل منهما. أي أن فيصل قد اتفق مع وايزمان على تبادل للسفارات بين بلديهما رغم أن وايزمان لا دولة له في ذلك الوقت، ولكنه اتفق مع فيصل على تبادل التمثيل بينهما بعد وعد بلفور بعامين فقط، وتساوى الطرفان في التعهد وفي التمثيل المتبادل.

٢ -تحدد بعد اتمام مشاورات مؤتمر السلام مباشرة الحدود النهائية بين الدول العربية وفلسطين من قبل لجنة يتفق على تعيينها من قبل الطرفين المتعاقدين. في هذا البند يقر فيصل بخروج فلسطين من دائرة المملكة العربية التي كان يطالب بها والده حيث كان يطالب بأن يكون ملكا على كل العرب، ويقر بتقسيم بلاد الشام من قبل لجان يتفق عليها، ويوافق ضمنيا على تخطيط الحدود أي تقسيم العرب سياسيا.

٣-عند وضع دستور إدارة فلسطين تتخذ جميع الإجراءات التي من شأنها تقديم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد الحكومة البريطانية المؤرخ في اليوم الثاني من شهر نوفمبر سنة ١٩١٧. يقر فيصل في هذا البند بتنفيذ وعد بلفور عام ١٩١٧م، وأن يكون جزءا من دستور الإدارة في فلسطين، ويقدم أوفى الضمانات لتنفيذ وعد بلفور الصادر عام ١٩١٧م.

٤ -يجب أن تتخذ جميع الإجراءات لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى ما يمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة. ولدى اتخاذ مثل هذه الإجراءات يجب أن تحفظ حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب ويجب أن يساعدوا في سيرهم نحو التقدم الاقتصادي. في هذا البند يقر فيصل مع وايزمان بتشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين على مدى واسع، وفي نفس الوقت يقر بأن الفلسطينيين مستأجرون عرب للأرض وليسوا أصحاب أرض، وان كان تعهد بشكل انساني برئ بمساعدة هؤلاء الفلاحين الفقراء اقتصاديا.

٥ -يجب ألا يسن نظام أو قانون يمنع أو يتدخل بأي طريقة ما في ممارسة الحرية الدينية ويجب أن يسمح على الدوام أيضا بحرية ممارسة العقائد الدينية

والعبادات دون تمييز أو تفصيل ويجب ألا يطالب قط بشروط دينية لممارسة الحقوق المدنية أو السياسية. وفي هذا البند يقر فيصل بالحرية الدينية التي كانت موجودة دوما ولكنها تقر هنا كحق لليهود في أداء شعائرهم في فلسطين.

٦ -يجب أن توضع الأماكن الإسلامية المقدسة تحت رقابة المسلمين. أقر البند بحقوق المسلمين في أماكنهم المقدسة دون تحديدها، وبالتالي يفتح الباب لادعاءات اليهود بأن الأماكن المقدسة لهم وليست للمسلمين وحدهم وخصوصا أن كل أنبياء بني إسرائيل ذكروا في القرآن الكريم ولهم مكانتهم الدينية عند المسلمين أيضا، وعدم حصر الأماكن المقدسة للمسلمين هنا يفتح الباب لادعاءات غيرهم في مقدساتهم، ولا يعطي المسلمين حق إدارتها أو الاشراف عليها ولكن فقط حق المراقبة.

٧ -تقترح المنظمة الصهيونية أن ترسل إلى فلسطين لجنة من الخبراء لتقوم بدراسة الإمكانيات الاقتصادية في البلاد وأن تقدم تقريرا عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستضع المنظمة الصهيونية اللجنة المذكورة تحت تصرف الدولة العربية بقصد دراسة الإمكانيات الاقتصادية في الدولة العربية وأن تقدم تقريرا عن أحسن الوسائل للنهوض بها وستستخدم المنظمة الصهيونية أقصى جهودها لمساعدة الدولة العربية بتزويدها بالوسائل لاستثمار الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية في البلاد .في هذا البند يقر فيصل لوايزمان بسماح العرب بدخول لجان من الخبراء لدراسة موارد فلسطين بتصريح منه ووعد وايزمان بوضع هذه التقارير تحت تصرف مملكة فيصل للاستفادة منها.

٨- يوافق الفريقان المتعاقدان أن يعملا بالاتفاق والتفاهم التامين في جميع الأمور التي شملتها هذه الاتفاقية لدى مؤتمر الصلح. في هذا البند يتفق الطرفان على العمل بتفاهم لدى مؤتمر الصلح، ولكن مؤتمر الصلح لم يمنح فيصل أياً من طلباته ولم ينصب والده ملكا على العرب، وبالتالي يكون وايزمان قد حصل على ما يريد من فيصل ويخرج فيصل من المؤتمر بلا مكاسب ومقرا بوعد بلفور والعمل على تحقيقه.

٩ -كل نزاع قد يثار بين الفريقين المتنازعين يجب أن يحال إلى الحكومة البريطانية للتحكيم.[٤٥] بموجب هذا البند الأخير أصبحت الحكومة البريطانية صاحبة وعد بلفور هي الحكم بين الطرفين، أي أن صاحب وعد بلفور أصبح الحكم، فهل سيفي بوعده للشريف حسين أم سيفي بوعده لوايزمان؟.

والسؤال الآن، هل كانت صدفة أن يتجمع كل هؤلاء اليهود مع تشرشل في القاهرة في مارس ١٩٢١ لتعيين فيصل ملكا على العراق ومنح العراق استقلالا اسميا يضمن القضاء على الثورة العراقية المسلحة؟، هل كان هذا المؤتمر لتعويض فيصل المقر بتنفيذ وعد بلفور، والمتفق مع وايزمان على كل تلك الحقوق لليهود تعويضا عن فقده لملكه في سوريا؟، هل كان تعيين فيصل ملكا على العراق للقضاء على ثورة العشائر المسلحة في العراق حتى لا تنتقل لفلسطين إذا ما تم تنفيذ وعد بلفور؟، أسئلة كثيرة يطرحها اتفاق فيصل ووايزمان عام ١٩١٩م، ولكن مما لا شك فيه هو أن تجمع كل هؤلاء اليهود من مخابرات وضباط وساسة ورجال مال لتنصيب فيصل ملكا على العراق والقضاء على ثورة العشائر العراقية هناك، وتنصيب فيصل كشخصية محايدة يمكنها امتصاص كل تلك القوة المسلحة التي تقاتل القوات

البريطانية طوال عام ١٩٢٠، ولتستقر الأوضاع السياسية في ١٩٢١م في العراق، ومن ثم ١٩٢٢ في مصر، وينتهي زمان الثورات ضد بريطانيا.

فيصل الأول ملكا على العراق ونهاية الثورة

بدأت الإدارة الجديدة في العراق في تنفيذ قرارات مؤتمر القاهرة وسياسة تشرشل الجديدة التي تقوم على السيطرة على العراق من خلال وسائل غير مباشرة، وذلك أساسا عن طريق تثبيت مسؤولين سابقين ذوي علاقة ودية بالحكومة البريطانية، يحفظ هؤلاء مصالح بريطانيا، ويجنبوها المواجهة المباشرة مع الشعوب، وتحافظ بريطانيا بنفوذهم على جنودها وتتجنب الخسائر التي خسرتها في الحرب، وكان أول تطبيق لهذه السياسة الجديدة في العراق، فقرر مؤتمر القاهرة اختيار فيصل بن الحسين ملكا على العراق. وتبنت الإدارة البريطانية تنفيذ القرار، كان فيصل قد عمل مع البريطانيين قبلاً في الثورة العربية خلال الحرب العالمية الأولى، وكان يحظى بعلاقات جيدة مع بعض المسؤولين المهمين، كما حضر مؤتمر الصلح في باريس ممثلا للعرب، وفقد ملكه في سوريا وفشل في مقاومة الدخول الفرنسي لسوريا، كما فشل في التغلب على تقسيم الأراضي العربية وفقا لاتفاق سايكس بيكو، كما اعتقد المسؤولون البريطانيون أيضا أن تنصيب فيصل ملكًا من شأنه أن يمنعه من قتال الفرنسيين في سوريا والإضرار بالعلاقات البريطانية/ الفرنسية، وكان فيصل أيضا يلقى قبولا شعبيا واسع النطاق، فهو ابن الأسرة الهاشمية القريشية التي تلقى قبولا شيعيا / سنيا في البلاد[٤٦].

بقبول فيصل الحكم في العراق يكون قد قبل تقسيم المملكة العربية التي كان والده يريد تأسيسها، فقد عين أخاه أميرا على شرق الأردن، وهو ملك على العراق وأبوه في الحجاز، ورغم تماس حدود المملكة العراقية مع إمارتي أخيه وابيه، إلا انهم

جميعا قبلوا تقسيم العالم العربي، ولم يشكلوا معا أي شكل من أشكال الاتحاد، بل أن الأخوين فيصل وعبد الله، لم يقدما أي شكل من أشكال الدعم لأبيهما حين أصبح في مواجهة عبد العزيز آل سعود، بل تركاه يذهب إلى المنفى بعد سقوط ملكه في الحجاز ولم يستضفه أي منهما، باستثناء دفنه في القدس بناء على طلب ابنه الأكبر عبد الله أمير شرق الأردن.

انتهت الثورة العراقية بتشكيل مجلس تأسيسي لتنصيب فيصل ملكا، ضم المجلس في عضويته نوري السعيد السياسي العراقي الشهير الذي شكل ١٤ وزارة بعد ذلك، ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر باشا العسكري، وياسين الهاشمي، وعبد الوهاب النعيمي الذي اهتم بتدوين مراسلات تأسيس المملكة العراقية، وقد قام المجلس التأسيسي بانتخاب عبد الرحمن النقيب الكيلاني رئيسا للوزراء، وتم تتويج فيصل ابن الشريف حسين ابن علي الهاشمي ملكا على العراق في ٢٣ أغسطس ١٩٢١، لتنتهي الثورة العراقية نهائيا[٤٧].

ولكن بريطانيا سارت على نفس الدرب مع مصر، فقد أصدرت تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ بعدها بعدة شهور حاملا اعترافا باستقلال مصر، مع تحفظات أربع تضمن مصالح بريطانيا في مصر، متبعة نفس السياسة التي قضت على الثورة المسلحة في العراق لتقضي بها على الثورة السلمية في مصر، مع ضمانها مصالحها الأساسية في مصر.

(ديناميات النضال الثوري)

اختلفت ثورة ١٩٢٠ في العراق عن الثورة المصرية في ديناميات النضال الثوري ضد الاحتلال الأجنبي البريطاني، ويرجع ذلك إلى اختلاف طبيعة الشعب العراقي عن الشعب المصري في تلك الفترة، فقد كانت العشائر العراقية تختلف عن

الشعب المصري، وكانت القدرة على حمل السلاح متاحة لدى العشائر العراقية[٤٨] عكس الفلاحين المصريين الذين تمتعوا بقدر أكبر من السلامة، والقدرة على العمل في الحقول والتي لا ترتبط بحمل السلاح، كما كانت مظاهرات الطلاب والعمال في المدن مظاهرات سلمية، تهتف ضد الاحتلال، واقتصر العنف على قطع بعض الطرق والسكك الحديدية، وانعكس ذلك على السلطات البريطانية فلم نجد قصفا للطائرات للمدن المصرية، أو قصفا مدفعيا لأي مركز من مراكز ثورة ١٩١٩ في مصر، فقد أجبرت تلك السلمية المصرية القوات البريطانية على استخدام عنف أقل تجاه المصريين.

كذلك كانت السياسة البريطانية في العراق هي من قادت الشعب العراقي لتلك المقاومة المسلحة ولتلك الثورة المسلحة ضد بريطانيا، فقد سلحت بريطانيا العشائر العراقية أثناء الحرب العالمية الأولى، وبالتالي أصبح السلاح متاحا بين أيدي العشائر العراقية، واستخدمت العشائر السلاح كجزء من ثقافتها الرجولية لفترات طويلة قبل التسليح البريطاني لها، ولكن نتج عن كل ذلك تحول المقاومة الشعبية لبريطانيا من مقاومة سلمية تعتمد على التظاهر ومقاطعة تلك السلطات البريطانية مع أعمال عنف بسيطة مثل إزالة السكك الحديدية وقطع الطرق كما حدث في مصر، ولكنها أخذت طابع المقاومة المسلحة، ونجح العراقيون في تشكيل مجالس لحكم العديد من المدن، ولم تتجمع تلك المجالس معا في أي شكل من أشكال السلطة الموحدة، فقد كانت العراق قبل الحرب العالمية الأولى مكونة من ثلاث ولايات عثمانية مختلفة هي: البصرة وبغداد والموصل، ولم يحاول الثوار توحيد تلك الولايات أثناء الثورة، ولكن شكلت العشائر مجالس حكم مختلفة في كل مدينة، فقد شكل مجلس حكم للنجف وآخر بالبصرة وهكذا أصبحت كل مدينة شبه دولة تحت حكم

عشيرة ما حسب قوة نفوذ عشائرها، ولم يستطع أحد من تلك الزعامات العشائرية أو الدينية بناء الدولة الموحدة للتصدي لبريطانيا، وسهل هذا التوزع لبريطانيا القضاء على الثورة.

أخذت المفاوضات البريطانية /العشائرية شكل مفاوضات الحرب وليس شكل المفاوضات السياسية، يرجع ذلك للمقاومة المسلحة لبريطانيا في العراق، وطبيعة الشخصية العراقية المقاتلة، وبالتالي انهت بريطانيا الثورة عسكريا، لأنها المتفوقة عسكريا، ولكن خسائرها المالية من نفقات الحرب دفعتها إلى البحث عن حل ينهي المسألة العراقية بالكامل، فقد لجأت الي استخدام أسلوب الحكم غير المباشر للعراق من خلال ملكية شكلية، والتقى تشرشل رئيس الوزراء البريطاني مجموعة من القادة العراقيين في القاهرة منهم رشيد عالي الكيلاني، ونوري السعيد، وياسين الهاشمي، وعبد الوهاب النعيمي، وانتخبوا عبد الوهاب الكيلاني النقيب رئيسا للوزراء وفيصل ملكا، وسرعان ما حملته الباخرة الحربية البريطانية نوث بورت من جدة إلى البصرة حيث استقبله بيرسي كوكس المندوب السامي البريطاني، واستقبل فيصل استقبالا شعبيا عراقيا، وبعد ذلك عقد فيصل معاهدة ١٩٣٠ مع بريطانيا التي تعترف فيها باستقلال العراق مع تقديم تسهيلات لبريطانيا في العراق[٤٩] كما جاء في التسهيلات المصرية لبريطانيا في التحفظات الأربعة وصيغت بشكل رسمي في معاهدة ١٩٣٦م.

الخاتمة

قامت ثورة ١٩٢٠ في العراق بعد الثورة المصرية بعام، ورغم حرص بريطانيا على حجب أخبارها عن العراق إلا أن الضباط العراقيين في جيش فيصل بسوريا نقلوها للعراق، كما نقلها رجال أتاتورك، ورجال الدين الشيعي المرتبطين بفارس، وحتى البلاشفة الروس نقلوا أخبارها بل أذاعوا اتفاق سايكس / بيكو، نكاية في بريطانيا وفرنسا، ومع تحريض داخلي من رجال الدين الشيعي وطبقة الأفندية ومن فقدوا مكانتهم في المجتمع العراقي اشتعلت الثورة في بغداد، وسرعان ما تحولت إلى ثورة عشائرية احتجاجا على القبض على شيخ عشيرة، ونظرا لتسليح بريطانيا للعشائر العراقية فكانت الثورة العراقية ثورة مسلحة، حاربت فيها العشائر العراقية بالسلاح، وصبت عليهم الطائرات البريطانية آلاف القنابل، وانتهت الحرب بهزيمة الثوار لانهم الأقل عتادا وتدريبا وتجهيزا والأقل قدرة قتاليا، ولكن حسمت الجيوش الحرب مع العشائر وبالتالي انتهت الثورة عسكريا، ولكن بريطانيا التي قررت تغيير أسلوبها للحكم غير المباشر الأقل تكلفة عينت لهم ملكا قبله الجميع سنة وشيعة من العائلة الهاشمية وانتهت الثورة العراقية.

لجأت بعض العشائر العراقية الثائرة إلى السلب والنهب، مما دفع بعض الأقليات لمحاربة العشائر، وشاركت بعض الأقليات أيضا إلى جانب البريطانيين في محاربة العشائر، بل أن بعض المدن العربية رفضت أسلوب العشائر في النهب وتقاتل سكان المدن مع العشائر العراقية، وانضم بعض وجهاء تلك المدن إلى مساندة بريطانيا رفضا لأسلوب النهب الذي اتبعته الكثير من العشائر في ثورتها ضد الاحتلال البريطاني، هذا الطابع العشائري لم تشهده الثورة المصرية بسبب اختلاف طبيعتهم عن طبيعة العشائر العراقية.

اختلفت الثورة العراقية عن الثورة المصرية في ديناميتها بسبب اختلافين: الأول طبيعة الشعب العراقي، والسبب الثاني هو السياسة البريطانية في العراق، فقد كان المجتمع العراقي مجتمعا عشائريا، أما المجتمع المصري فقد كان سكان المدن من العمال والموظفين، وفي القرى الغالبية العظمى من الفلاحين، وثار هؤلاء من أجل مصر، بينما ثارت العشائر من اجل شيخ عشيرة ثم حركها شيوخ العشائر، فهو صراع على الحكم والمكانة التي هزها الموظفون البريطانيون.

كانت نهاية الثورة العراقية مختلفة عن نهاية الثورة الهندية التي تمكنت لجنة بريطانية من احتواء غضب الشعب الهندي والتنقل بهم من مفاوضات لمفاوضات، ومن تقرير لتقرير حتى نسى الشعب الثورة، ولكن بريطانيا استثمرت خبراتها في تعيين الملوك من مسؤولين أكثر طاعة من غيرهم، فكان اختيار السلطان حسين كامل سلطانا على مصر بديلا لمن لا تثق فيه بريطانيا الخديو عباس حلمي الثاني سنة ١٩١٤، ثم كان اختيار أحمد فؤاد الأول ملكا على مصر عام ١٩١٧ بعد اعتذار الأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين كامل عن الارتقاء على عرش مصر، وكان اختيار الملك فيصل الأول ملكا على العراق متوافقا مع السنة حيث أجمعت المذاهب الأربعة على أن الإمام يجب أن يكون قرشيا، كما توافق ذلك مع الشيعة حيث أن فيصل ابن الأسرة الهاشمية، ولو لم يكن من الأئمة المنتظرين، ومع ذلك نجح فيصل في توحيد العراق بدلا من الولايات الثلاث ليدمجها في دولة موحدة، عكس ما فعلته العشائر التي كون كل منها مجلساً في مدينة مكرسة تقسيم الولايات إلى مدن كل منها يمثل دولة غير واضحة المعالم والحدود يحددها نطاق نفوذ العشائر وهو تحديد وهمي ولكنه لم يستمر طويلا، وينجح فيصل في توحيد تلك المدن كلها في دولة واحدة عكس ما كرسته الثورة من تقسيم.

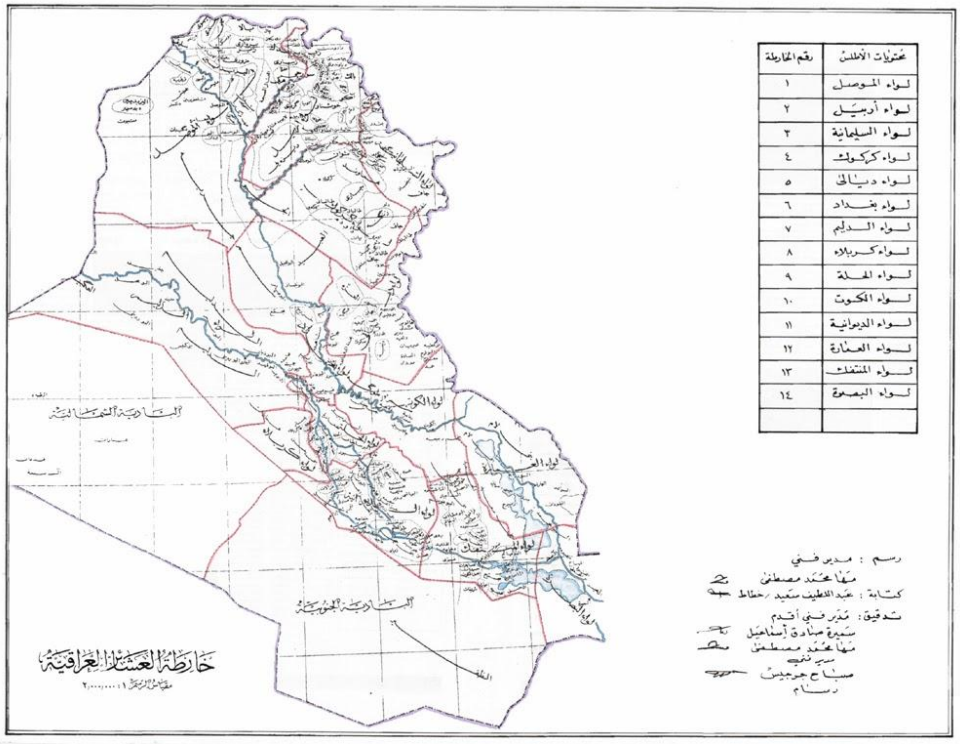

ملحق رقم (١) خريطة العشائر العراقية عام ١٩٢٠

مصدر الخريطة: خريطة رسمية من هيئة المساحة العراقية.

المصادر:

١. باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع، الدوافع، الحلول، توزيع دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩.

٢. جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، بغداد، ٢٠٠٨، ج١.

٣. حليم أحمد، موجز تاريخ العراق الحديث ١٩٢٠–١٩٥٨، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان،١٩٧٨.

٤. حميد أحمد حمدان تميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، ١٩١٤–١٩٢١: دراسة تاريخية ووثائقية للأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، العراق، ١٩٧٩.

٥. سعيد ديوه جي، تاريخ الموصل، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٨٢.

٦. سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في ثورة العشرين، بغداد، ٢٠٠٣.

٧. سليم طه تكريتي، العراق الحديث، من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠: تاريخ سياسي، اجتماعي واقتصادي، الفجر، بغداد، العراق، ١٩٨٨.

٨. سليم طه تكريتي، نشأة العراق الحديث، بغداد، العراق: الفجر، ١٩٨٩.

٩. سيد عشماوي، البلشفية وثورة ١٩١٩، منشور في الثورة والتاريخ، ١٩١٩ بعد مائة عام، المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، ٢٠١٩.

١٠. عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق، الدار العربية للموسوعات، ج١، بغداد، العراق، ٢٠٠٥.

١١. عبد الرازق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠٠٨.

١٢. عبد الرزاق محمد سود، موسوعة العراق السياسية، بيروت، لبنان، الدار العربية للمعلومات، ١٩٨٦.

١٣. عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني، ج١.

١٤. عزيز قادر صمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

١٥. عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والانسان، دار الساقي لندن، ٢٠٠٣.
١٦. عطا عبد الوهاب، العراق: نشأة الدولة: ١٩٠٨-١٩٢١، دار اللام، لندن، ١٩٨٨.
١٧. علاء موسى نورس كاظم، الملك فيصل الأول وتأسيس الدولة العراقية، ١٩٢١- ١٩٣٣، جامعة الامارات، ٢٠٠٨.
١٨. علي الوردي، تاريخ العراق الحديث، الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠٠٧.
١٩. عماد عبد السلام رؤوف، دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
٢٠. فخري زبيدي، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠.
٢١. فيصل محمد أرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، (١٩٠٨-١٩١٤)، عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.
٢٢. كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، ج٢، الرافدين للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٠.
٢٣. كامل سلمان جبوري، الكوفة في ثورة العشرين، (د. م.: د. ن.)، ١٩٧٢.
٢٤. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٨.
٢٥. محمد الباقر جلالي، موجز تاريخ عشائر العمارة، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢.
٢٦. محمود شكري الألوسي، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، بغداد ٢٠٠٦م.
٢٧. موسى شابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣.
٢٨. موسى علي طيار، أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، الموصل، العراق، ١٩٨١.
٢٩. نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العراق، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣.

٣٠. هند أبو الشعر، بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، ١٩١٨–١٩٣٣م، عمان، الأردن، جامعة آل البيت، ١٩٩٩.

٣١. يونس السامرائي، مساجد بغداد، مساجد الرصافة القديمة، جامع الحيدرخانة، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠١.

المراجع الأجنبية:

1- Vinogradov, Amal. "The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics," International Journal of Middle East Studies, Vol.3, No.2 (Apr., 1972),
2- International Boundary Study, Jordan – Syria Boundary, No. 94 – 30 December 1969, Archived 27 March 2009 at the Way back Machine US Department of State

الهوامش:

[١] عطا عبد الوهاب، العراق: نشأة الدولة: ١٩٠٨-١٩٢١، دار اللام، لندن، ١٩٨٨، ص ٢٦١.

[٢] موسى شابندر، ذكريات بغدادية: العراق بين الاحتلال والاستقلال، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ١٩٩٣، ص ٣١.

[٣] عصمت السعيد، نوري السعيد رجل الدولة والانسان، دار الساقي لندن، ٢٠٠٣، ص ٩٣.

[٤] عبد الرازق الحسيني، تاريخ العراق السياسي الحديث، الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠٠٨، ص ١١١.

[٥] علي الوردي، تاريخ العراق الحديث، الرافدين للنشر، بغداد، ٢٠٠٧، ص ٣١.

[٦] عزيز سباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي الإيراني، ج١، ص ١٢٢.

[٧] عن الدعاية البلشفية أنظر: سيد عشماوي، البلشفية وثورة ١٩١٩، منشور في الثورة والتاريخ، ١٩١٩ بعد مائة عام، المرايا للإنتاج الثقافي، القاهرة، ٢٠١٩، ص ص ٢٨٦ – ٢٨٩.

[٨] فيصل محمد أرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين، (١٩٠٨-١٩١٤)، عمان، الأردن: دار جرير للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٥٦.

[٩] حميد احمد حمدان تميمي، البصرة في عهد الاحتلال البريطاني، ١٩١٤-١٩٢١: دراسة تاريخية ووثائقية للأوضاع السياسية والعسكرية والإدارية والاقتصادية، مركز دراسات الخليج العربي، بغداد، العراق، ١٩٧٩، ص ٩٠.

[١٠] يونس السامرائي، مساجد بغداد، مساجد الرصافة القديمة، جامع الحيدرخانة، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠٠١، ص ٢٦٩.

[١١] محمود شكري الآلوسي، تاريخ مساجد بغداد وآثارها، بغداد ٢٠٠٦م، ص ص ١٤١، ١٤٢.

[12] Vinogradov, Amal. "The 1920 Revolt in Iraq Reconsidered: The Role of Tribes in National Politics," International Journal of Middle East Studies, Vol.3, No.2 (Apr., 1972), p.138

[١٣] كاظم المظفر، ثورة العراق التحررية عام ١٩٢٠، ج٢، الرافدين للنشر، بغداد، العراق، ١٩٨٠، ص ٤٥.

[١٤] باقر ياسين، تاريخ العنف الدموي في العراق: الوقائع، الدوافع، الحلول، توزيع دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩، ص ٦٦.

[١٥] الرميثة مدينة تقع على أحد فروع نهر الفرات، اتخذتها قوات الاحتلال البريطاني معسكرا للتموين والمواصلات لتغذية القوات الزاحفة من البصرة والناصرية باتجاه ولاية بغداد.

[١٦] باقر ياسين، المرجع السابق، ١٩٩٩، ٣٤.

[١٧] المشخاب مدينة عراقية تقع ضمن محافظة النجف مساحتها ٣٧٥ كم مربع، تبعد ٢٣٠ كم جنوب غرب العاصمة العراقية بغداد.

[١٨] قرية قرب النجف في الجنوب العراقي.

[١٩] عباس العزاوي، موسوعة عشائر العراق، الدار العربية للموسوعات، ج١، بغداد، العراق، ٢٠٠٥، ص ١١٢.

[٢٠] كامل سلمان جبوري، الكوفة في ثورة العشرين، (د. م.: د. ن.)، ١٩٧٢، ص ١١٣.

[٢١] لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، العراق، ١٩٨٨، ٢٣.

[٢٢] فخري زبيدي، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٠، ص ٣٤.

[٢٣] حليم أحمد، موجز تاريخ العراق الحديث ١٩٢٠–١٩٥٨، دار ابن خلدون، بيروت، لبنان،١٩٧٨، ص٨٨.

[٢٤] نجدة فتحي صفوة، العراق في الوثائق البريطانية، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، العراق، جامعة البصرة، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣، ص٦٧.

[٢٥] سلمان هادي آل طعمه، كربلاء في ثورة العشرين، بغداد، ٢٠٠٣، ص ١٤١.

[٢٦] نفس المصدر، ص ١٦٦.

[٢٧] نفس المصدر، ص ١٩١.

[٢٨] جعفر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، بغداد، ٢٠٠٨، ج١، ص ١٢٣.

[٢٩] نفس المصدر، ص ١٥٥

[٣٠] عزيز قادر صمانجي، التاريخ السياسي لتركمان العراق، دار الساقي، بيروت، لبنان، ١٩٩٩.

[٣١] انظر الخريطة العشائر العراقية، الملحق رقم ١.

[٣٢] عماد عبد السلام رؤوف ، دراسات وثائقية في تاريخ الكرد الحديث وحضارتهم، دمشق، دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢،ص ١١٢

[٣٣] انظر خريطة العشائر العراقية، الملحق رقم ١.

[٣٤] عماد عبد السلام رؤوف، نفس المرجع، ص ١٢٨.

[٣٥] سعيد ديوه جي، تاريخ الموصل، المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق، ١٩٨٢، ص ٧٩.

[٣٦] انظر خريطة العشائر العراقية، الملحق رقم (١).

(٣٧) عزيز قادر صمانجي، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٣٨) نجدة فتحي صفوة، المرجع السابق، ص١٢٢.

(٣٩) علاء موسى نورس كاظم، الملك فيصل الأول وتأسيس الدولة العراقية، ١٩٢١– ١٩٣٣، جامعة الامارات، ٢٠٠٨، ص ٢٣.

(٤٠) هند أبو الشعر، بناء الدولة العربية الحديثة: تجربة فيصل بن الحسين في سورية والعراق، ١٩١٨– ١٩٣٣م، عمان، الأردن، جامعة آل البيت، ١٩٩٩، ص ٨٧.

(٤١) موسى علي طيار، أضواء على مقتل الفريقين جعفر العسكري وبكر صدقي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، الموصل، العراق، ١٩٨١، ص ٦١.

(٤٢) لطفي جعفر فرج عبد الله، المرجع السابق، ص٥٥.

(٤٣) سليم طه تكريتي، نشأة العراق الحديث، بغداد، العراق: الفجر، ١٩٨٩، ص ١٣١.

(44) International Boundary Study, Jordan – Syria Boundary, No. 94 – 30 December 1969, p.10 Archived 27 March 2009 at the Way back Machine US Department of State

(45) Ibid.

(٤٦) عبد الرزاق محمد سود، موسوعة العراق السياسية، بيروت، لبنان، الدار العربية للمعلومات، ١٩٨٦، ص ١٣٤.

(٤٧) علاء موسى نورس كاظم، مرجع سابق، ص ١١١.

(٤٨) محمد الباقر جلالي، موجز تاريخ عشائر العمارة، دار ضفاف للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، ٢٠١٢، ٣٣.

(٤٩) سليم طه تكريتي، العراق الحديث، من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠: تاريخ سياسي، اجتماعي واقتصادي، الفجر، بغداد، العراق، ١٩٨٨، ص ٣١.